



مركز البحوث الزراعية
جمهورية مصر العربية



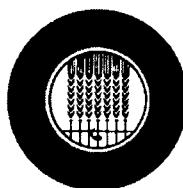
الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)

Distr.
LIMITED

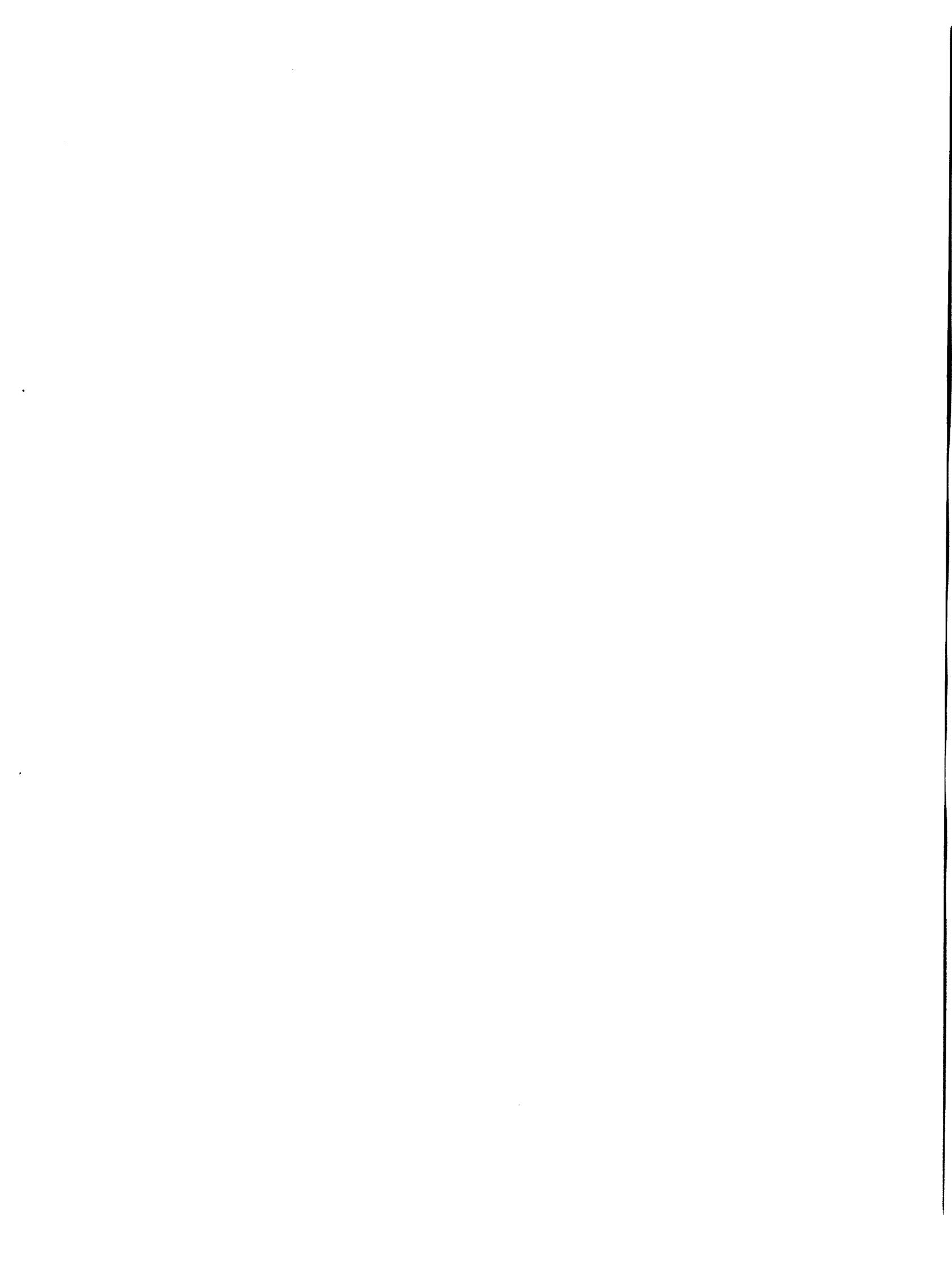
E/ESCWA/AGR/2001/WG.1/5
5 February 2001
ORIGINAL: ARABIC

اجتماع فريق خبراء بشأن مواجهة الممارسات
والنظم والتشريعات لمدخلات زراعية
من أجل تحقيق التعاون الإقليمي
القاهرة، ٢٠-١٨ شباط ٢٠٠١

**ورقة مؤسسة الممارسات والمقياس الفلسطينية
حول
توصيف الوضع الحالي للمؤسسة**



ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي. والأراء الواردة فيها هي آراء المؤلف ولا تمثل بالضرورة آراء الإسكوا.



أولاً - مقدمة

أنشأت مؤسسة المعايير والمقاييس الفلسطينية بموجب قرار رئاسي عام ١٩٩٤ بعد تسلم السلطة الوطنية الفلسطينية لصلاحياتها في فلسطين إلا أن نشاط المؤسسة الفعلي قد بدأ عام ١٩٩٦ وبعد أربع سنوات من انطلاقه عملها قامت المؤسسة بعده من التعديلات على قانونها لمواجهة التحديات الجديدة المتمثلة في العولمة وستعمل المؤسسة بموجب القانون الجديد الصادر حديثاً وتتمتع المؤسسة بالشخصية الاعتبارية وتعتبر المرجع الوحيد في فلسطين في كل ما يتعلق بالإعداد واعتماد المعايير والمقاييس وضبط الجودة وتهدف المؤسسة إلى تحقيق ما يلي:

- ١- اعتماد أنظمة معينة للمعايير والمقاييس تقوم على أسس علمية حديثة ومواكبة التطور العلمي في مجال أنشطة المعايير والمقاييس وضبط الجودة.
- ٢- المساهمة في توفير الحماية الصحية والاقتصادية والبيئية للمستهلك من خلال اعتماد المعايير والمقاييس الفلسطينية ومنح شهادات وعلامات المطابقة.
- ٣- دعم الاقتصاد الوطني وخطط التنمية الاقتصادية والمساهمة في تأهيل الصناعة وتطويرها مع المؤسسات المختصة في فلسطين.

ألف- الهيكل التنظيمي للمؤسسة

وتحقيقاً لأهداف المؤسسة وتمكيناً لها من القيام بمهامها وصلاحيتها وضع الهيكل التنظيمي للمؤسسة على النحو التالي:

١- مجلس الإدارة

تدار المؤسسة وكما هو محدد في القانون من قبل مجلس إدارة يرأسه وزير الصناعة ويشمل في عضويه ممثلين عن القطاع العام والخاص والجامعات على النحو التالي:

- وزارة الصناعة
- وزارة الاقتصاد والتجارة.
- وزارة الصحة.
- وزارة الزراعة.
- وزارة التموين.
- وزارة البيئة.
- وزارة الإسكان.
- وزارة المالية
- رئيس الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية - نائباً للرئيس.
- اتحاد الغرف التجارية
- اتحاد المقاولين.
- نقيب المهندسين.
- الجامعات الفلسطينية

وأياماً بدور القطاع الصناعي فقد منح رئيس الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية منصب نائب رئيس المجلس.

ويعين للمؤسسة مدير عام ينط بالتطبيق السياسة العامة للمجلس وتنفيذ القرارات التي يصدرها بالإضافة إلى إدارة أعمال المؤسسة الفنية والإدارية والمالية.

٢ - إدارات المؤسسة

تشتمل المؤسسة على الإدارات الفنية والإدارية التالية:

١ - إدارة التوصيف (التقييس): ويناط بهذه الإدارة إعداد مسودات مشاريع المواصفات ومتابعة تشكيل ودعوة اللجان الفنية والرد على مشاريع المواصفات العربية والإقليمية والدولية والرد على الاستفسارات المقدمة للمؤسسة حول المواصفات.

٢ - إدارة الجودة: ويناط بهذه الإدارة استلام ومتابعة طلبات الحصول على شهادات وعلامات المؤسسة ووضع برامج الفحص للحصول عليها، والتفيق على أنظمة الجودة في المصانع للحصول على علامة الجودة طبقاً لأنظمة الدولية.

٣ - إدارة الصناعة: ينط بهذه الإدارة اخذ أو استلام العينات وفحصها للتأكد من مدى مطابقتها للمواصفات الفلسطينية بهدف الحصول على علامات وشهادات المؤسسة في مجال الأغذية والكيماويات والجلود والمنسوجات والصناعات الهندسية، كما تشمل هذه الإدارة على قسم المعايرة الصناعية والذي يقوم بمعاييرة الموازين والكتل المعيارية وموازين الحرارة الخاصة بالمخبرات المعتمدة والمصانع أما الأجهزة والأدوات الأخرى فيتم التنسيق مع مختبرات خارجية من أجل إجراء المعايرة لها.

٤ - إدارة الإنشاءات: ينط بهذه الإدارة اخذ أو استلام العينات وفحصها للتأكد من مدى مطابقتها للمواصفات الفلسطينية بهدف الحصول على علامات وشهادات المؤسسة في قطاع الإنشاءات.

٥ - إدارة العلاقات الدولية والمشاريع: ينط بهذه الإدارة تنظيم وإعداد ومتابعة المشاريع الخاصة بالمؤسسة مع الجهات الدولية.

٦ - إدارة الشؤون المالية والإدارية.

٣ - أفرع المؤسسة

بسبب الظروف الاستثنائية في فلسطين ومن أجل تسهيل تقديم الخدمة للقطاع الخاص، فتحت ثلاثة مكاتب فرعية في كل من غزة ، رام الله ، والخليل بالإضافة إلى المقر الرئيسي بمدينة نابلس.

ويعمل في المؤسسة ٨٠ موظف منهم ٤ مهندساً في مختلف التخصصات.

ثانياً - التعديلات على قانون المعايير والمقاييس

لمواجهة التحديات الجديدة المتمثلة في العولمة وبعد الإطلاع على التجارب العالمية والإقليمية في مجال المعايير والمقاييس قامت المؤسسة بإجراء عدد من التعديلات على قانونها السابق والمتمثلة في:

- ١ فصل الصلاحيات التنفيذية في الرقابة على السلع والمنتجات عن المؤسسة ومنحها للجهات الوزارية كل حسب اختصاصه.
- ٢ فصل صلاحية اعتماد المختبرات عن المؤسسة وإمكانية تحويلها إلى أي جهة ومن المتوقع أن تمنحك الجنة مرتبطة بوزير الصناعة ومستقلة عن المؤسسة.
- ٣ التمييز بين المعايير الاختيارية والقواعد أو النظم الفنية حسب الأدلة الدولية.

المعايرة: الوثيقة التي تعتمد其ها المؤسسة وتحدد قواعد وإرشادات أو خصائص المنتجات أو العمليات المرتبطة بها وطرق الإنتاج والتي يكون الالتزام بها غير إجباري، كما يمكن أن تتضمن أو تتناول حصرًا المصطلحات الفنية أو الرموز أو التغليف أو تحديد السمات المميزة أو متطلبات إعداد اللصاقات بما ينطبق على المنتج أو عملية أو طريقة الإنتاج.

النظم (القواعد) الفنية- الوثيقة التي تحدّد خصائص المنتجات أو العمليات المرتبطة بها وطرق الإنتاج بما في ذلك البنود الإدارية القابلة للتطبيق والتي يكون الالتزام بها إجبارياً كما يمكن أن تتناول أو تتضمن حصر المصطلحات الفنية أو الرموز أو التغليف أو تحديد السمات المميزة أو متطلبات إعداد اللصاقات بما ينطبق على المنتج أو عملية أو طريقة الإنتاج.

-٤ إضافة عدد من المواد حول إعداد واعتماد المعايير حسب متطلبات منظمة التجارة العالمية تشكل قاعدة في حال انضمام فلسطين لمنظمة التجارة العالمية وتشمل هذه المواد:

-أ أن يتم إعداد واعتماد المعايير والنظم الفنية وإجراءات تقييم المطابقة في ضوء المعايير والأدلة والتوصيات الدولية إلا إذا كانت هذه المرجعيات غير فاعلة أو غير ملائمة لتحقيق الأهداف المنشورة.

-ب- عند إعداد المعايير والتعليمات الفنية الإلزامية أو إجراءات تقييم المطابقة التي قد تؤثر على التجارة فعلى المؤسسة أو الجهة المختصة الإعلان والإخطار عنها في ضوء الأسس التي تحددها منظمة التجارة العالمية أو الأدلة أو التوصيات الدولية.

ثالثاً - الموصفات وآلية اعتمادها

لقد واجهت المؤسسة تحديات كبيرة في بداية عملها تمثلت في عدم وجود مرجعيات في مجال الموصفات باستثناء بعض التعليمات المحدودة والتي تعود لما قبل عام ١٩٦٧ بالإضافة لاختلاف القوانين والتعليمات ما بين الصفة الغربية والتي كانت تسري فيها القوانين الأردنية، وغزة التي تسري فيها القوانين المصرية.

لذا عملت المؤسسة بجد بالتنسيق مع الجهات الأخرى في وضع أولويات للموصفات التي يحتاجها القطاع العام والخاص في عمله.

ويتم اعتماد الموصفات حسب الآلية التالية:

- ١ يشكل المجلس لجانا لإعداد مشاريع الموصفات وذلك من الجهات المختصة ومن ذوي الخبرة والاختصاص في مجال العمل المنطاط به.
- ٢ تدرس اللجنة مشاريع الموصفات المقترحة وقد يتم تشكيل مجموعات عمل من قبل اللجنة لدراسة قضايا معينة.
- ٣ ترفع مشاريع الموصفات للمدير العام والذي يرفعها للمجلس مع توصياته بشأنها.
- ٤ يقوم المجلس بدراسة ومناقشة المشاريع وإجراء أي تعديلات يراها مناسبة وتعتبر الموصفات التي يوفق عليها المجلس مواصفات فلسطينية وتصدر اختيارية وتعتبر سارية من التاريخ الذي يحدد لها.
- ٥ إذا رفض المجلس أحد المشاريع يعاد للجان الفنية.

رابعاً - القواعد أو النظم الفنية

لقد جاءت هذه النظم لتحل محل الموصفات الإلزامية من أجل عدم خلق عوائق أمام التجارة وستصدر هذه النظم أو القواعد الفنية بالتنسيق مع الوزير المختص، وما زال موضوع هذه القواعد قيد الترتيب مع الوزارات المختصة.

خامساً- الرقابة على تطبيق الموصفات

نظراً لفترة الزمنية القصيرة من عمل المؤسسة ولعدم اكتمال العديد من القوانين والأنظمة والتشريعات في المجالات المختلفة، نشأ تداخل في بعض الصالحيات في الرقابة على تطبيق الموصفات، إلا أن صالحيات الرقابة على المدخلات الزراعية محددة بشكل واضح بوزارة الزراعة، وبالرغم من عدم اكتمال الأنظمة والتشريعات إلا أن هناك تنسيقاً لا ينبع بين الجهات المختلفة في مواضيع الرقابة وتعتبر دائرة الموصفات والمقياس في وزارة الصناعة من الجهات الرقابية الرئيسية على الصناعة المحلية وبالتنسيق مع الجهات الأخرى أما فيما يخص الواردات فهناك العديد من الاشكالات التي تواجهها نظراً لسيطرة الجانب الإسرائيلي على المعابر الدولية وعدم وجود نقاط عبور محددة بين الصفة الغربية وإسرائيل.

وقد حدد القانون مجلس الوزراء مرجعيته في تحديد صلاحيات الوزارة المعنية في مجال الرقابة على تطبيق المعايير في حال تداخلها.

سادسا - المعايير المعتمدة

لقد تم اعتماد حوالي ٦٠٠ معايير فلسطينية منها ١٣٠ معايير في مجال الأغذية أي ما يعادل حوالي ٢٢٪ من المعايير المعتمدة وذلك لأهمية وجود هذه المعايير كمرجعية للجهات الرقابية ولحماية المستهلك وتتوزع بقية المعايير على القطاعات المختلفة كما يلي:

الإنشاءات	.٪١٤
الكيماويات والنسيج والأحذية والجلود	.٪٢٥
الصناعات الهندسية	%٢٥
قطاعات أخرى (جودة ، معايرة)	.٪١٤

أما للمدخلات الزراعية فقد تم اعتماد المعايير التالية:

الأعلاف :

- الأعلاف المصنعة الجاهزة المستخدمة في تغذية الدجاج.
- الأعلاف المصنعة الجاهزة والمركبة المستعملة لتغذية الأبقار.
- مركبات الأعلاف الخاصة بالدجاج.
- الذرة المستخدمة في صناعة الأعلاف.
- طرق أخذ العينات.

الأسمدة:

- الأسمدة البوتاسية.
 - الأسمدة النيتروجينية.
 - الأسمدة المركبة.
 - الأسمدة العضوية
 - الأسمدة الفسفورية
 - طرق أخذ العينات.
- طرق فحص الأسمدة (٧ معايير).
- المبيدات: لم يتم اعتماد أي معايير.
- الأدوية البيطرية: ليست من صلاحية المؤسسة إعداد معايير خاصة بالأدوية البشرية والبيطرية.

مراجع المعايير

يتم الرجوع للمعايير العربية أولاً ومنه ثم الدولية في مجال معايير المدخلات الزراعية ويشارك في عضوية اللجان الوزارات المختصة والمعاهد العلمية والمخابر والجامعات والمستوردون وممثلين عن القطاع الصناعي الفلسطيني وتتجدر الإشارة إلى الأخذ بعين الاعتبار للمعايير الإسرائيلية كمراجعة نظراً للتشابك الاقتصادي وطبقاً لاتفاق باريس علماً بأننا نبذل الجهود للتخلص من الانفصال المذكور وعند ممارسة

السيادة على الدولة الفلسطينية سيتم التعامل مع الموصفات الإسرائيلية كغيرها من الموصفات الدولية حسب تطور العلاقات التجارية.

المختبرات

نظراً للعدم وجود بنية تحتية في مجال الموصفات والمختبرات خلال ثلاثين سنة من الاحتلال قامت المؤسسة باعتماد الموصفة العالمية ISO Guide 25 (ISO 17025) كأساس للنظام الوطني لاعتماد المختبرات وسيتم تحويل صلاحية اعتماد المختبرات للجنة مرتبطة مع وزير الصناعة خلال الفترة الماضية قامت المؤسسة باعتماد ١٦ مختبراً في الجامعات ومرافق الأبحاث والوزارات منها ٥ مختبرات في مجال الأغذية موزعة كالتالي:

- مختبر لوزارة الصحة.
- مختبر لوزارة التموين.
- مختبر لجامعة النجاح/ مركز التحاليل الكيماوية والبيولوجية والرقابة الدوائية.
- مختبر لجامعة بيرزيت/ مركز علوم صحة البيئة والمهنة.
- مختبر خاص/ المركز العلمي.

وتشمل الفحوصات التي تقوم بها هذه المختبرات الفحوصات الميكروبيولوجية والكيماوية والملوثات المعدنية كما إن مختبر جامعة بير زيت يقوم بفحص بقايا المبيدات ويعمل هذا المختبر حالياً للحصول على اعتماد هيئة الاعتماد البريطانية UKAS كما يتم إنشاء مختبر لفحص بقايا المبيدات في وزارة الزراعة الفلسطينية.

التعاون الإقليمي والدولي

تحرص المؤسسة على التعاون الإقليمي والدولي في مجال موائمة الموصفات والمقاييس وتأكيداً لذلك قامت المؤسسة بما يلي:

١- توقيع عدة اتفاقيات في مجال الموصفات والمقاييس مع عدة دول منها الأردن - مصر - تركيا - إسرائيل.

واتفاقيات تعاون مع كل من NIST ويعتبر موضوع موائمة الموصفات أهم بنود هذه الاتفاقيات.

٢- تحرص المؤسسة على تبني الموصفات العربية أو الإقليمية أو الدولية إن أمكن.

٣- تحرص المؤسسة على تبني النظم العالمية في إعداد واعتماد الموصفات واعتماد المختبرات وتقييم المطابقة.

المعوقات والمشاكل

١- عدم اكتمال البنية التحتية في مجال المختبرات لأسباب تمويلية مما يؤثر سلباً على إمكانية إجراء الفحوصات الالزامية.

٢- إغراق إسرائيل للسوق الفلسطيني بالمنتجات المختلفة التي لا تتطابق مع الموصفات.

٣- عدم الحصول على الخدمات والمعلومات والوثائق من المنظمات الدولية حيث إننا لسنا عضواً فيها بانتظار إعلان الدولة.

٤- تداخل الصالحيات في بعض الأحيان مع بعض الجهات.

٥- عدم اكتمال وضع النظم والتشريعات في بعض الجوانب الخاصة بالمدخلات الزراعية.

٦- المعوقات والعرقل التي يضعها الجانب الإسرائيلي في التصدير والاستيراد لمختلف السلع مثل الاغلاق والحضار والتقيش الأمني وغير ذلك.